

أصول البحث القانوني هي الإجراءات والمبادئ العلمية المنهجية التي يتبعها الباحث القانوني لمعالجة مشكلة أو ظاهرة قانونية معينة بهدف الوصول إلى حلول قانونية مستنيرة وموثقة، والمساهمة في تطوير الواقع القانوني.

باختصار، يمكن تلخيص أصول البحث القانوني في العناصر والمراحل الأساسية التالية:

❗ أولاً: تعريف وأهمية البحث القانوني

التعريف: هو تطبيق للمنهج العلمي على الظواهر والقضايا القانونية، يعتمد على فحص النصوص التشريعية، الأحكام القضائية، وآراء الفقه (الشراح والفهاء).
الأهمية:

بناء الشخصية العلمية والقانونية للباحث.

تشخيص المشكلات القانونية والاجتماعية (مثل الجرائم الإلكترونية، والفساد) ووضع حلول لها.
الكشف عن الحقائق والمساهمة في تطوير وتعديل التشريعات والدساتير.

📌 ثانياً: خطوات البحث القانوني الأساسية

يتطلب البحث القانوني اتباع خطوات منظمة لضمان الموضوعية والنتائج السليمة.

اختيار وتحديد المشكلة/الموضوع: اختيار موضوع له أهمية عملية أو نظرية، وصياغة مشكلة البحث وتساؤلاته بدقة.

إعداد خطة البحث (الهيكل): تقسيم الموضوع إلى مقدمة، فصول/مباحث، ومطالب/فروع، وخاتمة، بحيث تكون متوازنة ومتراصة.

اختيار المنهج العلمي المناسب:

المنهج الاستنباطي: للانطلاق من القواعد العامة (النصوص القانونية) للوصول إلى أحكام جزئية.

المنهج الاستقرائي: لدراسة الحالات والظواهر الجزئية (الأحكام القضائية) للوصول إلى قاعدة عامة.

المنهج التحليلي: لتحليل النصوص والمفاهيم القانونية تفصيلاً.

المنهج المقارن: لمقارنة النص أو المشكلة القانونية في نظامين قانونيين مختلفين أو أكثر.

جمع المادة العلمية ومصادر المعلومات:

المصادر الرسمية (القانونية): التشريعات، الدساتير، الأحكام القضائية، والمعاهدات الدولية.

المصادر الفقهية: الكتب المتخصصة، الرسائل الجامعية، البحوث والدراسات المنشورة في المجالات العلمية.

المصادر الرقمية والإلكترونية: قواعد البيانات والمكتبات الرقمية.

صياغة وكتابة البحث:

الالتزام بالموضوعية: التحرر من الأهواء الشخصية والتحيز، والاعتماد على الأدلة والحجج القانونية.

إظهار شخصية الباحث: عدم الإكثار من الاقتباس الحرفي، وتقديم التعليق على الآراء الفقهية والأحكام القضائية، وتقديم الترجيح والاستنتاج الخاص به.

دقة اللغة والأسلوب: استخدام لغة قانونية مضبوطة وسليمة، والابتعاد عن الإسهاب أو التعقيد.

ثالثاً: ضوابط التوثيق والمراجع

الاقتباس: التمييز بين الاقتباس الحرفي والاقتباس غير الحرفي، وتوثيق المصدر مباشرة بعد الاقتباس.
التوثيق (الهوامش): ذكر بيانات المصدر كاملاً في الهامش بالترتيب المنهجي المعتمد (المؤلف، عنوان الكتاب/المقال، رقم الطبعة/الجزء، دار النشر، سنة النشر، رقم الصفحة).
قائمة المراجع (الفهرست): ترتيب المصادر والمراجع في نهاية البحث حسب نوعها (مثل المصادر الرسمية، الكتب، الرسائل الجامعية) وفق تسلسل أبجدي أو زمني